

خطاب صاحب الجلالة
بمناسبة الاعلان عن قانون الاستثمارات الفلاحية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة :

كنا في الأشهر التي خلت وعدناكم بأننا سنجتمع بكم لنتحدث معكم ولكم عن قانون الاستثمارات في المناطق غير السقوية، وقد تأجل هذا الاجتماع نظراً لما اعترض هذا القانون من مشاكل يسهل على كل ذي خبرة في الميدان الفلاحي أن يتصورها ويتجسمها، فكلما سهل مشكل الأراضي السقوية صعب مشكل الأراضي غير السقوية، وذلك لأسباب متعددة.

— السبب الأول هو أنه تتوفر الأراضي السقوية بعد حول الله وقوته بيد كل مغربي وكل مخطط وكل مسؤول جميع العناصر المكونة للثروة الفلاحية ألا وهي التربة الصالحة والمياه الكافية والمياه المستمرة طيلة السنة.

وخلافاً لهذا فالأراضي غير السقوية ليس في إمكان الانسان إلا أن يبحث أولا عن مقاييس الماء التي تنزل خلال عشرين سنة حتى يتمكن من تصوير ما هي مقاييس الماء الذي ينزل في الناحية ثم تربتها ثانياً، وثالثاً يجب أن ينظر أي أنواع الفلاحة أو التشجير التي تصلح لتلك الناحية.

السبب الثاني وهو أنه في النواحي السقوية والحمد لله يمكن لكل إنسان من خلال تخطيطات أن يعرف مسبقا أن هناك كميات من الماء يتوصل بها إلى آخر السنة كيفما كانت السنة خلافاً لأراضي البور، فإن نتائج الطقس وعناصره تجعل التخمينات لا تكون غالباً مضبوطة بكيفية علمية وتقنية.

ثالثاً : أهمية التشجير والماشية في الأراضي السقوية ليست هي الأهمية التي تكتسيها بالنسبة لأراضي البور، وسترون أنه من جملة العمليات التي ستقوم بها الدولة في أراضي البور تشجيع تربية الماشية أكثر مما ستشجعها في الأراضي السقوية.

رابعاً، قضايا وسائل الحرث والفلاحة، فوسائل الحرث والفلاحة المادية ليست في الأراضي السقوية هي الوسائل التي تستعمل في الأراضي البور.

وأخيراً التشجيعات التي تستطيع الدولة منحها أو هي مستعدة لمنحها هي أقوى وستكون أقوى في أراضي البور منها في الأراضي السقوية.

يمكن أن يتسرب لذهن كل مستمع أننا في كلامنا هذا سنقول ما نقوله دائماً بأنه ليس هناك مغرب نافع ومغرب غير نافع وعلى أننا نفرق بين الأراضي البور والأراضي السقوية وأن هذا الفرق يتمثل في أن الفلاح في الأراضي السقوية نافع أكثر من الفلاح في الأراضي البور، ومن خطرت بباله هذه الفكرة أطالبه بشيء واحد وهو أن يراجع التصميم الخماسي وإذا ما فعل ذلك فسيرى أن الدولة خصصت للعمليات في البور مثل المقدار تقريباً وحتى إن كان هناك فرق فيعد بالملايين لا بعشرات الملايين وذلك بين تدخلها في أرض البور وتدخلها في الأراضي السقوية، ومما يزيد في هذا الفرق وهو أنه لما نتذاكر في مصاريف الأرض السقوية، ندمج فيها حتى نفقات السدود، والحالة أن هذه السدود تكلف غاليا والحالة كذلك أنه لا توجد سدود في الأراضي البور،

وأريد إذن أن لا يتكون من الآن تفكير معوج ومنعرج على أن هناك فلاحا نافعا وفلاحا غير نافع، وهناك فلاحة نافعة وفلاحة غير نافعة، والحالة اننا لحد الآن نعيش على البور فكم من الأراضي نسقي بالمغرب ؟ إننا لا نسقي أكثر من مائتي ألف هكتار وأملنا أن نسقي مليون هكتار، ولكن المغرب ولله الحمد يتوفر على أكثر من مليون هكتار صالحة للفلاحة، والفلاحة التي نعيش عليها اليوم هي فلاحة البور، بما في ذلك الخضروات والبواكر وبما في ذلك الحبوب، وبما في ذلك كلأ الماشية والتمر والغلل بل وحتى بعض الحوامض.

فلهذا نريد أن نسير على أساس أنه لا يوجد تفاوت بين الفلاحتين، كما أنه لا يوجد تفاوت بين حدب الدولة على الفلاح في الأراضي السقوية والفلاح في الأراضي البور.

وبعدما أنهي كلمتي ستستلمون ملفاً يشتمل على مشاريع نصوص تشريعية تقنن:

أولا ــ عمليات الدولة في الأراضي البور.

ثانياً ــ ارتباطاً بينها وبين الفلاح، وأقول ارتباطاً ولا أقول روابط لأن الفرق شاسع بين الأراضي السقوية والأراضي البور، كل ما في الأراضي السقوية أن هناك عقدة بين الفلاح وبين الدولة، فالفلاح لا يعمل حتى تكون الدولة قد قامت بجميع ما عليها أن تقوم به، وكل ما في أراضي البور، فسترون أنه ليس هناك سوى إعانات وعمليات وتشجيعات نظراً لكونه ليس بيد الدولة ولا بيد الفلاح العناصر المكونة للأراضي السقوية وهو اختيار المحل واختيار الكمية من الماء واسترسال تلك الكمية من الماء طيلة السنة.

أما فيما يتعلق بعمليات البور فإن التوجيهات التي أعطيتها في اليوم الذي جمعت فيه الوزراء هي أن توجيهاتنا ستكون، تدريجيا وحسب التجربة، فإذا ما نحن قررنا وفصلنا اللباس حسب نظريتنا في اليوم الأول في الأراضي البور فسنتبع طبيعة الأرض ونرى في أي ناحية يمكن أن تنبت هذه البذور أو تلك أو تنجح هذه التجربة أو تلك حسب المياه والأراضي وحسب الطقس.

ثانيا ــ كلما أمكننا التنويع في الأراضي السقوية ونفرض على الفلاح إنتاجا معينا، وجب علينا في الأراضي البور أن نستعمل تجربة الفلاح التي يعيش عليها منذ قرون وقرون ويعرف ماذا يصلح لهذه الأرض أو تلك وما هو غير صالح لها.

وأضفنا إلى ذلك قولنا أنه حتى وإن كان سيقع توزيع للأراضي فسيكون على مساحات أوسع وأكبر حتى يمكن لها أن توازي مساحات الأراضي السقوية فيما يخص دخلها سواء الانفرادي أو الجماعي.

ولكن في الحين ظهرت لنا ظاهرة وهي أن تعامل الفلاحين بعضهم مع البعض، لابد أن يكون مخالفاً في الأراضي البور منه في الأراضي السقوية وسأفسر ما أعني بذلك.

كل فلاح منحت له قطعة أرض من الأراضي السقوية يمكن له ــ وإن كان هذا ليس نظري ــ أن يتصور أنه سيعيش وحده دون أن يجتمع ودون أن يتعاون أو يكون تعاونيات أو تعاضديات فلاحية ولكن العنصر الضروري في حياة الأراضي البور ولرفع المستوى الفردي ومستوى الناحية الجهوي لابد من تكتلات للفلاحين ولابد من التجمعات ولابد من تعاونيات وتعاضديات وهذا ركن البيت لكل عمل ستقوم به.

للمتسائل أن يتساءل إذا كان هكذا فما هو عمل الدولة من الناحية الواقعية والفعلية ؟

عملنا أولا استصلاح الأراضي وهذا عمل يجوز بل يجب في المسقي وفي البور.

ثانياً ــ إننا نجمع الأرض حيثما كانت مجزأة، ونحن سنقوم في هذا الصدد بعملية تعد حقيقة من الناحية التقنية والقانونية طريفة جداً، وهي خطوة إلى الأمام وستكون بمثابة عملياً تجربة، وهو «التحفيظ الجماعي» ومعنى ذلك أننا سنأخذ مساحة من 75000 أو 50.000 هكتار ونحفظها كلها وفي داخل هذه المساحة من الأرض يمكن لكل واحد أن يحفظ أراضيه وسيمكننا التوصل إلى التحفيظ الفردي بالتحفيظ الجهوي ثم داخل هذا التحفيظ الجهوي سنحفظ الأراضي قطعة فقطعة حسب عدد ملاكيها.

فهذه العملية فيها اطمئنان للفلاح، وثانيا يوجد فيها بالنسبة لنا أيضاً اطمئنان من نوع آخر، فعلى الأقل سنعرف كم من هكتار ستنكب الدولة وتنصب وسائلها ومجهوداتها عليها وعلى كم من هكتار سيمكن إنفاق المال والعمل حتى تنفع الفلاح، هذا عمل من الأعمال التي ستقوم بها الدولة.

العمل الثاني يتمثل في أن نتفق على تعريف البور، فالبور ليس هو الأرض التي لا تصب فيها الأمطار كليا، أو جافة تماما، أو لا توجد فيها آبار، أو التي لا توجد فيها أودية، البور، معناه الأرض التي لا يمر فيها وادي يكون سده سداً اقتصادياً واجتماعياً سداً نافعاً ناجعاً يبرر المصروفات التي تدفع فيه، ونحن نعرف نواحي نسميها بوراً ولكن أمطارها في مجموع السنة كثيرة وفيها آبار وأودية صغيرة، ونواحي يتوفر الناس فيها على حقهم من الماء كما في الأراضي السقوية.

هذه الأراضي وهي أراضي بور فإن الوسائل الضئيلة المتفتتة والمتفرقة التي توجد فيها أمطار من جهة وآبار من جهة ولا توجد فيها مطامر كما تنعدم فيها مضخات الماء وسواقي غير مستصلحة وأراضي ينبت فيها الزفزوف، فماذا ستعمل الدولة بالنسبة لها ؟ عملها إنها ستجمع كل ذلك وستجمع الماء وتحفر الآبار وتحسن ما هو محفور وتحسن السواقي، وإذا كان هناك وادي تقيم عليه سداً صغيراً يمكن أن يعين على جمع الأمطار التي تنزل طوال السنة.

ومن هنا يتبين لنا أن البور ليس معناه الصحراء فالبور هو الذي توجد فيه أنواع السقي هذه التي فسرت لكم، فهذه هي العملية الثانية للدولة.

أما التشجيع الثالث والذي ستقدمه الدولة من الناحية الفلاحية فهو أنه ستكون هناك تسهيلات للأراضي البور بالنسبة للقروض الفلاحية وبالنسبة للتسميد وبالنسبة للحبوب وبالنسبة لآلات الحرث أكثر مما هي موجودة في الأراضي السقوية.

ففي هذه السنة سنتابع عملية التسميد وسنعممها على أربعمائة ألف هكتار وسنشجع الحبوب المختارة وتعطي بالأسبقية للفلاحين الذين يوجدون في الأراضي البور وستعطاهم قروض فيما يخص وسائل الحرث التي يتوفرون عليها.

فما هي الوسائل الأخرى : الوسائل الأخرى تتمثل في أن وزارة الفلاحة ستقوم مع الفلاحين بتجربة تعتبر كنوع من الاستثمار العائلي، وسأفسر لأنه ربما قد لا يفهم بسهولة وسأحاول أكثر ما يمكن فأقول :

نوع من استثمار الأرض على الكيفية العائلية وهو أنه كلما أمكن للفلاح أن يخدم هو وعائلته بدون أن يستأجر خارجياً عنه، أي لا يؤدي أجوراً للأجانب عن عائلته كان أحسن، وكلما أمكن للفلاح أن يستعمل اثنين من البهائم فستكون أفضل، لأننا إذا قارنّا بين نفع اثنين من البهائم وتراكتور صغير (جرار) نجد أن البهائم لا



تستهلك ما يستهلكه الجرار وعلى الجرار لا مبرر له في بعض المساحات الصغيرة، وأخيراً ان في الامكان بيع وشراء البهيمة في كل سوق في حين أن التراكتور لا يمكن للمرء أن يعرضه في سوق الجمعة ولا في سوق السبت مثلا لكي يستبدله أو يبيعه، وأخيراً فإن البهيمة تعطي الغبار في حين أن التراكتور لا يفعل ذلك.

فإذا أمكننا الوصول إلى نتيجة أن يكون الاستثمار الفلاحي داخل خلية أسرة الفلاح أي أن لا يستخدم أجنبياً عنه من جهة أي لن يصرف مالا فيكون دون أن يشعر بذلك يقوم بتكوين مهني، لأن ولده أو أولاده الذين يشتغلون معه سيتكونون مهنيا معه على فلاحة الأرض.

ثالثاً، سيمكنه أن يخلق هواية في نفس أولاده الذين يتوافدون كل يوم على المدن والذين ربما سيكتشفون من ذلك اليوم مباهج الفلاحة وجمال الطبيعة فلهذا أعتقد أن هذا النوع من الاستثمار تجربة من أحسن التجارب.

أما الوسائل الأخرى فهي تشجيع ميدان الماشية، ففيما يتعلق بالماشية قررت الدولة أن تقوم بمجهود مائة في المائة، أي مجهود كامل وكلي حتى يمكن أن يكون للماشية ازدهار في هذه البلاد لأن مستقبل المغرب في ميدان الماشية زاهر ولاسيما إذا ما نظرنا إلى إننا نوجد بالقرب من أوربا وأوربا بالنسبة للأقطار المنتجة تشكل سوقاً تشتمل على 180 مليون إن لم يكن 200 مليون من المستهلكين، وعلى أبوابنا اسبانيا التي يزداد فيها كل سنة 15 مليون نسمة من السياح، فهؤلاء الناس يحتاجون إلى لحوم ممتازة ولا يمكن لاسبانيا ولا لفرنسا أو إيطاليا أن تنتج في مواسم معينة ما يكفي لخمسة عشر مليوناً من الناس الطارئين فكلما كان لحمنا جيداً ارتفعت أثمانه في السوق الداخلي، وأمكن تصدير الفائض الجيد منه إلى الخارج وربحنا عدداً كبيرا من العملة.

وهكذا فإنه فيما يتعلق بميدان الماشية تنوي وزارة الفلاحة القيام بمجهود عظيم، مجهود غير مركزي، بل جهوي يكون مشتملا على محلات للعلاج ومحلات للتنسيل، ومحلات العناية بالماشية.

هناك إعانة أخرى، وهي إعانة التشجير، لكن التشجير الذي سيكون صالحاً للفلاحين وللبلاد في آن واحد، لقد أقبلنا في هذه المدة على عمليات التشجير، لكن لم نشجر سوى النوع الذي يسمى الكليطو وأشجاراً أخرى غير منتجة.

وأوامري الأخيرة التي أصدرتها أن يكون التشجير اليوم بالزيتون وباللوز وبعدد من الأشجار تكون في آن واحد تحمي التربة من الضياع إننا نعرف انه من ناحية المحافظة على التربة ومن ناحية التشجير هناك أشجار تعطي غلالا هائلة ولا تحتاج إلى كثير من المياه، فمثلا اللوز في المحلات المرتفعة والزيتون أو الكرم أو بعض الأنواع الأخرى التي لم تخطر على بالي الآن، وهكذا ففي هذا الميدان ستقوم الدولة بعمل مهم جبار يوجب علينا أن نذكر ظاهرة سارة ومؤلمة في آن واحد وهي أننا لم نعد نجد اليد العاملة للانعاش الوطني، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل ولله الحمد على أن الناس استغنوا، ولكن أريد أن أرجع بكم وبجميع مواطنيكم إلى الفلسفة الحقيقية للانعاش الوطني، فلم يسبق للانعاش الوطني أن كان عملية محاربة البطالة بل كانت روح الانعاش الوطني هي تجهيز الدولة بسواعد أبنائها مقابل شيء ضئيل جداً لا لمحاربة البطالة ولكن للتجهيز كالمحافظة على التربة أو فتح الطرق الثنائية أو الثلاثية أو حفر الآبار أو السواقي أو التشجير والحقيقة اننا كنا نسير بسرعة هائلة إذ كنا نغرس ما يقرب من 20 مليون شجرة في السنة الشيء الذي مكننا من غرس ما يزيد من 100 مليون شجرة في ظرف خمس سنوات وكنا ومازلنا نفتخر بذلك ولله الحمد.

أما الآن فقد بلغني أن اليد العاملة قلت في مختلف الأقاليم الشيء الذي يدل على أن الناس وجدوا عملا

يتقاضون منه أجوراً أرفع مما يمكن أن يحصلوا عليه من الدولة غير أنني أريد أن يفكر العمال في أن عمليات التشجير وعملية الانعاش الوطني تعتبر من العمليات التي تدخل في إطار تجهيز البلاد ولذلك فإنني أطلب منكم جميعاً داخل العمل القروي أو الانتفاضة القروية أو العمل الجهوي أن تحثوا الناس على المساهمة في عمليات التشجير وفي عمليات الانعاش الوطني.

وفي هذا الصدد أعطي مثالا يتعلق بناحية الفقيه ابن صالح باقليم بني ملال تلك الناحية التي كانت من أحر المناطق في المغرب فهذه المنطقة ضربت أرقاماً قياسية في ارتفاع درجات الحرارة وكانت تعاني من الجفاف ولكن بعدما تم تشييد سد بين الويدان وزرعت الحقول وتمت عملية التشجير هناك تغير مناخ ناحية الفقيه ابن صالح رأساً على عقب لا نتيجة السد بل بالأشجار التي تجلب الأمطار وكل من أراد أن يتأكد من ذلك فليتصل بوزارة الأشغال العمومية ويقارن بين كمية الأمطار التي تهاطلت في السنوات الأخيرة بناحية الفقيه ابن صالح وكميات الأمطار التي سقطت هناك منذ عشرين سنة، وعند المقارنة ستجدون أن عمل الأشجار في تغيير المناخ لا يدخل مطلقاً في نطاق سد بني ملال، ولذلك فإنني أحثكم وأحثكم كثيراً على عمليات التشجير واستئناف عملكم في برامج الانعاش الوطني وكما قلت فإن كانت قلة اليد العاملة في الانعاش الوطني شيئاً سرني في شكله فإنه ساءني في عمقه لأنني لا أريد أن نتأخر بل أن نبقى مستمرين في التقدم وغرس 20 مليون من الأشجار سنوياً.

هذه تقريباً وبالاجمال الفلسفة التي ستطلعون عليها في النصوص التي ستعرض عليكم والتي ترمي كلها إلى هدف واحد وهو توعية الفلاح بالدور الذي يجب أن يقوم به وتوعيته من ناحية أخرى بالمكان المرموق الذي هو مكانه في المجتمع المغربي وفي تخطيطنا وفي قلبنا وتفكيرنا.

فأنتم ترون أننا نرسم ثم نخطط ثم نتخطى هناك وهناك وهنالك ولكن لا يتأتى لنا هذا الرسم ولا هذا التخطيط ولا تلك الخطوات وتعددها والوصول إلى الأهداف إلا بتفهم مستمر بيننا وبينكم لا ضرر ولا ضرار بل التوازن والميزان ولربما سأكون قد قصرت فيما أنا معروف به وهو الاقدام في باب الاقدام والأخذ بالمسؤولية إذا لم أقل لكم أو كلفت من يقول لكم بأن هناك تحت الدرس مشروع قانون يتعلق بالضرائب الفلاحية.

فأنا لست من أولئك الذين يعينون وزيراً ويكلفه بمخاطبة الناس وأبقى أنا صامتاً لأن ذلك الوزير إذا قام بشيء أو تحدث عن شيء فإنما يعمل تحت مسؤوليتي، إنني أريد أن أضطلع بمسؤوليتي كاملة.

وسوف لا أدخل في مناقشة الأرقام، فالقانون يوجد في طريق الإعداد لكن أريد أن أقول لكم إنني فلاح مثلكم وسأدافع عن حقوقكم وحقوقي، وثانياً يجب علينا أن لا نقتل في المهد تلك الطبقة التي ننتظر منها أن تكون المستهلك للصناعة والمروجة لرأس المال قبل أن تربي الريش إنما الذي أقوله لكم ان الظاهرة الجديدة في القانون وهي مهمة جداً هي أن أكثر من 83 في المائة سوف يؤدون أقل مما كانوا يؤدونه من قبل، وحوالي عشرين في المائة سيستمرون في تأدية نفس ما كانوا يؤدونه، وما بين 5 و7 في المائة سترتفع ضرائبهم وبأي قدر ؟ لا ندري بعد، لكن نعرف أنهم يؤدون الآن عشرين في المائة فهل سيؤدون ثلاثين أو 22 أو 25 في المائة ؟ لا ندري بعد، ولكننا الآن ندرس مقومات هذا القسط الذي سيؤدونه لأنه لا تستطيع وزارة الفلاحة من جهتها ولا وزارة المالية من جهتها أن تقترح علينا ضريبة إلا إذا كانت لديهما جميع عناصر ومقومات ما يصرف أولا أي المصاريف الحقيقية على اليد العاملة وعلى الآلات وعلى الأسمدة وغير ذلك من المصاريف.

وثانيا ما هو ثمن البيع ؟ وما هو الربح الصافي إذ ذاك يمكن للفلاحة والمالية أن تقترح علينا الضرائب الملائمة.

ولذلك لا يمكن لي أن أعطيكم الآن أرقاماً، لكن الذي أقوله لطبقة الفلاحين التي أحبها وأحنو عليها وأرعاها أنني لن أتركها ترهق بالضرائب، بل أقول ان ما يقرب من 80 في المائة سيؤدون أقل مما كانوا يؤدونه يبقى قدر متوسط سيبقى يؤدي نفس الشيء الذي يؤديه وقدر آخر قليل جدا يدخل فيه أصحاب الفلاحات الكبيرة هو الذي نفكر الآن في وضع قانون يلزمه بأداء ذلك القسط ولكن إلى أن نضع المقاييس والمعايير اللازمة حتى لا نظلمه من جهة ولا نظلم الدولة من جهة أخرى.

فلذا حضرات السادة أنتظر منكم أن تنكبوا بجد واجتهاد على العمل خلال يوم الغد حتى يمكنكم أن تنظروا في هذا القانون.

وأقول لكم انه إذا لم يكفكم يوم واحد فلكم أن تطلبوا يوماً أو يومين آخرين لأن نظرياتكم وتفكيركم يطابق الواقع دائماً وأنتم تعيشون المشاكل.

أما نحن فنخطط الخطط ونرسم الأهداف وأنتم من جهتكم تعملون وتكدون وتجتهدون يوميا، فما أحلى العمل إذا كانت النظريات مطابقة للواقع، وإنني لأحرص كل الحرص دائما في جميع أعمالي أن تطابق النظريات الواقع حتى نخرج جميعاً من اجتماعنا هذا كما كنا نخرج منه دائماً ولا يمكن لأحد منا أن يقول إنني خرجت من ذلك الاجتماع غير مفهوم أو مجهول أو مظلوم، لأن هذا القانون قانون مهم يرتبط بالفلاح لمدة سنوات، وستقوم عليه معاملاتنا الاقتصادية والنقدية لمدة عشرات السنين، وستكون عواقبه والعياذ بالله وخيمة إذا كان قانونا قد درس بسرعة وبارتجال، ولكن ستكون محمودة إن شاء الله ومباركاً فيها من الله سبحانه وتعالى إذا كان العمل في بحثها محكماً ومتقناً فأنا من طبيعتي لا أحب الديماغوجية ولا أزيد يوماً أو يومين للديماغوجية ولكن أزيد ذلك الأجل إذا لم يكفكم أجل يوم واحد للتدارس وللدراسة وللمناقشة حتى نخرج من هنا كما قلت لكم وكما خرجنا من هنا دائماً مغمورين بالاستبشار والفرح آملين مؤملين في المستقبل.

ولا تنسوا أن الدولة المغربية ربما ستكون في هذا الباب أول دولة تتوفر على قانون الاستثمارات الفلاحية، وهذه خطوة إلى الأمام مهمة جداً لا يمكن لكم أن تدركوا مضاعفاتها، ولا أدل على ذلك من أنه منذ أن هيأنا قانون الاستثمارات الصناعية وجدنا من عدة دول أو مجموعة دول أو مجموعات دولية مساعدات في ميدان الصناعة، فلقد أقرضونا المال ابتداء من البنك الدولي إلى مجموعات دولية، وعندما تصبح فلاحتنا تخضع هي الأخرى لقانون الاستثمارات اما في أراضي البور أو في الأراضي السقوية يمكننا أن نتوجه إلى البنك الدولي أو أي منظمة دولية أو مجموعات من الأبناك ونعرض عليها القانون الذي يضمن لها أن كل استثمار أو سلف قدمته له صبغة زراعية.

فلهذا أطلب من جميع ممثلي الفلاحين وممثلي الوزارات أن يتناقشوا ويتذاكروا ولا يجعلوا أمامهم أي شيء سوى ازدهار الفلاحة ووثبة المغرب الاقتصادية، ولكن أنا مطمئن لأنني أعرف الفلاحين المغاربة، أعرفهم رجالا مدركين لواجباتهم ولحقوقهم، فاهمين ذلك المثل القديم الذي يقول، زرعوا فأكلنا، ونزرع ليأكلوا، واعين أن عملهم هذا سوف يكون من تلك الأعمال التي بارك الله فيها ألا وهو العمل غير المنقطع، فلا يموت الرجل إلا وترك وراءه ثلاثة أشياء كما جاء في الحديث النبوي الشريف، ومن جملتها ولد صالح يدعو له وصدقة جارية



وعلم ينتفع به فكل عمل تقومون به في هذا المضمار فهو من تلك الأعمال التي لا تنقطع بعدكم، وسوف تنعكس على المغرب وعلى أبنائكم، والله المستعان، والله يلهمنا أحسن الطريق.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقي بالرباط

الاثنين 25 صفر 1389 — 12 مايو 1969